قطر في الاستراتيجية الامريكية (1968-1971)

م.د هيفاء محمد غريب فتاح
المديرية العامة لتربية الرصافة الثانية
hayfaalgrebalgreb@gmail.com

الملخص:

عدت قطر واحدة من دول الخليج العربي التي ادخلتها الولايات المتحدة الامريكية في استراتيجيتها بسبب موقعها الجيوستراتيجي، ووفرة النفط والغاز ، فضلاً عن سياستها الموالية للغرب ووجود قاعدة(السياسة) الامريكية فيها، فأثبتت بذلك أنها تستطيع ان تمارس دوراً يخدم الاستراتيجية، وأن يكون لقطر دورها في الاحداث الاقليمية الدولية، الجوانب التي اهتم بدراستها هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الامريكية، الأطماع الاستعمارية في قطر

Abstract

Qatar was considered one of the Arab Gulf countries that the United States of America included in the strategy because of its geostrategic location, the abundance of oil and gas in it, as well as its pro-western policy, and the presence of the American (political) base there. Thus, it proved that it can play a role that serves the strategy, and that it Qatar has a role in international regional events, aspects that this research was interested in studying.

Keywords: American strategy, colonial ambitions in Qatar

المقدمة:

تعد قطر واحدة من الدول حديثة النشوء والاستقلال، إذ اعلن استقلالها الرسمي في سنة 1971، لكنها استطاعت أن تفرض نفسها على عالم السياسة الدولية من خلال اسهاماتها في الاحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي اقليمياً ودولياً.

استفادت قطر من موقعها الجيوستراتيجي المهم لممارسة دور سياسي أكبر من حجمها الطبيعي وعوضت صغر مساحتها وقلة عدد سكانها عبر فعاليتها السياسية وتجديد شبابها، لتصبح انموذجاً لدولة صغيرة في المساحة وعدد السكان، لكن تأثيرها في مجرى السياسة وتفاعلات الاحداث وتطوراتها اكبر منذ ذلك.

أن ما أدته قطر من أدوار في عالمنا المعاصر قلب النظريات القديمة التي كانت تؤكد على ان قوة الدولة تعتمد بالدرجة الاساس على حجمها السكاني الكبير ومساحتها الواسعة، في حين قدمت قطر انموذجاً جديداً يعتمد على دور صانع القرار السياسي وقدرته على التأثير في الاحداث المحيطة به وتفاعله معها، المر الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة تضعها في استراتيجيتها، وتعدها واحدة من الدول الصغيرة في حجمها التي يمكن أن تعتمد عليها الادارة الامريكية في توجهاتها السياسية في منطقة الخليج العربي التي تعد واحدة من أهم المناطق الحيوية في العالم.

يتألف هذا البحث من مقدمة وثلاث فقرات ومستويات، ركز الاول على " اثر النفط في الاستراتيجية الامريكية نحو قطر حتى عام 1968" في حين ركز المستوى الثاني" اثر الانسحاب البريطاني على الاندفاع الامريكي نحو قطر عام 1968" ، بينما ركز المستوى الثالث على قطر في الاستراتيجية الامريكية 1968–1971، وتوصلت الخاتمة الى مجموعة من الاستنتاجات التي ثبتت في نهاية البحث.

المبحث الاول: اثر النفط في الاستراتيجية الامريكية نحو قطر حتى عام 1968

تطلعت الولايات المتحدة الامريكية الى قطر منذ النصف الاول من القرن العشرين، لاسيما بعد اكتشاف النفط في منطقة(مسجد سليمان) التي تقع جنوب غرب ايران عام 1908 (**عبدالله، 51،1993–52**)، إلا أن تطلعات شركاتها النفطية كانت تصطدم بوجود عقبات تمنعها من أن تدخل اليها، يقف في مقدمتها المعاهدات والاتفاقيات التي وقعتها الحكومة البريطانية مع شيوخ واكراء منطقة الخليج العربي والتي ألزمتهم فيها بعدم التنازل عن جزء من اراضيهم أو تأجيرها أو منح امتيازات فيها لأي دولة اخرى غير بريطانيا(**الشيخ ،1985، 3**).

وبطبيعة الحال لم يكن شيخ قطر بعيداً عن تلك الالتزامات تجاه بريطانيا، فقد تعه في اتفاقية عام 1916 التي وقعها مع الحكومة البريطانية بعدم اعطاء أي امتيازات أو احتكارات نفطية في بلاده لكائن من كان دون موافقة حكومة لندن، إلا أن ذلك لم يمنع الشركات الامريكية من أن تبحث عن موطئ قدم لها في قطر بين الحين والاخر على الرغم من وجود احتياطيات نفطية تم اكتشافها في(اكلاهوما) عام 1907 ، وضمنت خلالها الولايات المتحدة الامريكية احتياطا كافياً لها (**الشمري، 2004، 88-89**). ولكي تؤكد بريطانيا سيطرتها مرة أخرى على مشايخ المنطقة أخذت من حاكم قطر تعهداً في عام 1922 جاء فيه ما نصه:" أكتب هذه الرسالة بمحض ارادتي لأتعهد لسيادتكم أنه إذا كان ثمة أمل في وجود النفط في الاراضي التابعة لي فلن اعطي امتيازه لأحد من الاجانب اللهم إلا الشخص الذي تعينه الحكومة البريطانية السامية(**ابراهيم، 1981، 238**). لم يمنع هذا التعهد الشركات النفطية الأمريكية من ان تقوم بمحاولات متكررة من اجل البحث عن امتيازات في منطقة الخليج العربي، وبضمنها قطر فاندفعت هذه الشركات ومن ورائها وزارة الخارجية الامريكية وحكومة واشنطن لترمي بكل ثقلها من اجل كسب المزيد من مناطق النفوذ النفطية، ومنع البريطانيين من اغلاق بوابات الخليج العربي بوجههم تحت أي ذريعة ، والسعي من اجل ترك الباب مفتوحاً بالنسبة لاقتصادهم الذي انفتحت شهيته على الاحتياطي الخارجي (Abdullhah, 1999 pp. 77-78)). استطاع الجنرال (فرانك هولمز)[*] (Marhow, 1962 p. 92) المغامر الهولندي الأصل البريطاني الجنسية الذي استرعى انتباهه " النفط الخليجي السائب" وألهب مخيلته في الاكتشاف والشراء والمغامرة ان يحظى بزيارة قطر عام 1922 في محاولة منه لمقابلة شيخها والحصول على امتياز نفطي منه للشركة الشرقية

[88]* فرانك هولمز، مغامر نيوزلندي الاصل، بريطاني الجنسية، عمل ضابطاً في الجيش البريطاني خلال الحرب العالمية الاولى، وعمل بالأصل مهندس تعدين، كان مسؤولاً ابان الحرب عن شراء اللحوم للقوات البريطانية الموجودة في العراق، مما منحه حرية التجوال في منطقة الخليج العربي وزيارة مشيخاتها

العامة المعروفة باسم(سنديكت) [*](**البندك، 1974، 65**) (Eastern an General Syndicate Co.,) إلا أن مسعاه لم يثمر عن شيء يذكر لأن الشيخ عبد الله بن ثاني[**] (Ramahi , 1997, PP. 77-80) كان متخوفاً من المقيم السياسي البريطاني والتعهدات التي اعطاها للحكومة البريطانية بعدم منح أي امتياز من دون موافقتها(**حسين، 2004، 108**). انت زيارة هولمز لقطر محاولة لجس النبض ومعرفة ردود فعل المقيم السياسي البريطاني الذي لك مقره في الدوحة. وإنما كان في البحرين ومن هناك كان يرعى المصالح البريطانية، فقد كان هولمز على درجة من الذكاء بحيث لم يخف عليه أن حاكم قطر لم يكن يملك من امر بلاده شيئاً، وأن الأمور لاسيما التي تخص النفط من صلاحيات الحاكم الأوحد في البلاد والمتمثل بالمقيم السياسي، مع ذلك لم يخسر شيئاً حينما طرق باب شيخ قطر ووجده موصداً لأنه لم يطرقه عن طريق المقيم البريطاني الذي كان وحده له الحق في ان يسمح لهذا او ذاك في ان يقابل الشيخ القطري وجهاً لوجه.

لم يمنع الجفاء الذي تعرض له هولمز من قبل حاكم قطر من ان يعاود الكرة ثانية، لاسيما أن قطر لم تكن قد اكتشفت فيها أي حقول نفطية آنذاك، ولم يجري فيها مسوحات أولية لمعرفة أن كانت سواحلها تمتلك نفطا مخزوناً داخلها ام لا؟ ومع ذلك فأن استباق الاحداث، والحصول على معلومات كافية عن كيفية الدخول الى البوابة القطرية ظلت حلماً يراود هولمز ويقلقه ليلاً نهاراًن فقدم طلباً الى المقيم السياسي البريطاني عام 1923 لكي يسمح له بمقابلة شيخ قطر من اجل الحصول على امتياز نفطي في المنطقة، إلا أن المقيم السياسي البريطاني كان يدرك بأن هولمز يريد بوابة للدخول الى قطر، لذلك كان رد فعله سلبياً تجاه هذه الدعوة ولم يستطيع هولمز أن يخترقه كلياً(**شهداد ،1985، 130**).

وعبر سنوات خمس كانت الشركات النفطية الامريكية تقوم بمحاولات عدة من أجل أن تحظى بامتياز نفطي في قطر، حتى سنحت لها الفرصة أخيراً عبر ما عرف باتفاقية

* السنيكيت: اسس هذه الشركة فرانك هولمز مع مجموعة أخرى من الامريكان عام1920 وكانت تستهدف الحصول على امتيازات نفطية في منطقة الخليج العربي.

** تولى الحكم بعد والده الشيخ قاسم عام 1913 واستمر حتى عام 1949.

المجموعة التي عرفت باتفاقية (الخط الاحمر) وتن توقيعها في الحادي والثلاثين من تموز 1928، وبموجبها اصبح للشركات الأمريكية حق لدخول الى منطقة الخليج العربي والاستثمار فيها**(لجنة التجارة الاتحادية الامريكية، (د.ت) ، 24-25)** ازداد اندفاع الولايات المتحدة نحو النفط القطري في عام 1932 مما جعل وزارة الخارجية البريطانية تتعرض لانتقادات شديدة بسبب عدم اكتراثها بمواجهة ذلك الاندفاع الخطير الذي كان يقوم به الأمريكان، فعلى سبيل المثال لا الحصر، أكدت " اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الاوسط" البريطانية أن عدم اهتمام وزارة الخارجية البريطانية بما يسعى اليه الأمريكان في قطر وساحل عمان سيؤدي عاجلاً أن آجلاً الى خسارة هاتين المنطقتين لصالح النفوذ الأمريكي**(جاسم، 1998، 118)**. وهكذا كانت عملية التنافس النفطي بين الشركات النفطية الأمريكية مع نظيراتها البريطانية دافعاً نحو النفط القطري، فحين تجدد اهتمام هولمز وشركته بالحصول على امتياز نفطي في قطر طلبت شركة النفط الأنكلو- فارسية البريطانية من الشيخ القطري عبد الله ان يمنحها امتيازاً نفطياً داخل قطر. وبالفعل حصلت عليه في الخامس والعشرين من آب 1932 تضمن شروطاً تمثلت بأن تكون مدة التنقيب عامان، وان تقوم الشركة البريطانية بدف(1500) روبية للشيخ شهرياً خلال هاتين السنتين**(الربيعي،2003، 80-81)**. اثارت عملية حصول الشركة البريطانية على امتياز نفطي داخل قطر الشركات النفطية الأمريكية التي رأت في ذلك ابعاداً لها. فبدأت هذه الشركات وبإسناد كبير من وزارة خارجية الولايات المتحدة بالتحرك على شيخ قطر**(احمد، 2003، 111)** الامر الذي دفع فاول الوكيل السياسي البريطاني في الخليج العربي لزيارة الشيخ عبد الله في الثاني عشر من تشرين الثاني 1933 واخبره بضرورة اطلاع الحكومة البريطانية اولاً . إذا ما تقدمت الشركات الولايات المتحدة الامريكية للحصول على امتيازات النفط في قطر، وضرورة عدم الرضوخ لضغوطها أو اغراءات مادية لأن ذلك من شأنه يدفع بريطانيا لأن تدخل في منافسة اقتصادية مع حكومة واشنطن وسيكون الشيخ القطري المسؤول الاول عن ذلك**(الشمري، ، 2004، ص199-200؛ كودمان، 1984، 388)**.

إن القيود التي وضعتها بريطانيا ومن خلال مقيمها السياسي في الخليج العربي على شيخ قطر كان الهدف الاساسي منها هو اغلاق هذه المنطقة التي باتت أكثر اهمية من ذي قبل بعد اكتشاف النفط فيها بوجه الشركات النفطية الامريكية لأن حكومة لندن كانت تدرك بثاقب بصيرتها بأن الامريكان دفعوا شركاتهم النفطية كخط أول لدخولهم الى المنطقة، وان هذه الشركات ليست شركات خاصة رأسمالية وإنما هي شركات تحظى بدعم حكومي، لذلك كانت حكومة واشنطن تحاول فك قيود شيخ قطر والالتفاف عليه عن طريق إغرائه بشتى السبل، إلا أن الشيخ عبد الله لم يكن يمتلك القدرة على المناورة السياسية واللعب على تناقضات القوى الكبرى وشركاتها النفطية، الأمر الذي ابقاه اسير القالب البريطاني ومنفذ امني لسياستها في المنطقة. اثبتت الاحداث اللاحقة صحة ما توقعته الدبلوماسية البريطانية التي ادركت أن حصول الشركات الامريكية على أي موطئ قدم لها في امارات خليجية عبر قطر سيدفعها فيما بعد للتحرك على الشيخ عبد الله وإجباره على منحها ما حصلت عليه في تلك الامارات، بالفعل صحة التوقعات البريطانية إذ سرعان ما حصلت شركة ستاندرد اوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) على امتياز النفط في البحرين والاحساء عام 1933 (F.O.K , 1972, P. 78)، وسعت بقوة للحصول على امتياز آخر في نفط قطر عبر مذكرة ارسلتها الى حاكمها في كانون الاول 1933، كلبت فيها مراعاتها في منح الامتياز مثلما يراعي الشركات النفطية البريطانية(**العبيكان، 198-199**). شكلت العروض الامريكية لشيخ قطر حالة افضل من عروض الشركات النفطية البريطانية، لذلك تردد شيخ قطر في رفضها لأنه وجد فيها فائدة لبلاده، فضلاً عن ذلك فأن عبد العزيز بن سعود ملك السعودية نصحه بضرورة مراعاة الشركات الامريكية لأنها افضل من العروض البريطانية (**الخصوصي، 1988، 2886-287**), إلا أن حاكم قطر تردد كثيراً في موقفه، واضطر الى الاستجابة للمصالح البريطانية(**وهيم، 1982، 295-296**).

اثارت تلك التحركات الامريكية وزارة الهند البريطانية ودفعها ذلك للتحرك fقوة على مصدر القرار السياسي في لندن، ولعل في المذكرة التي ارسلتها الوزارة في 16 كانون الاول 1933 الى وزارة الخارجية البريطانية ما يدلل على ذلك فقد جاء فيها:" إن مشيخة قطر ذات اهمية

لبريطانيا بسبب موقعها الجغرافي على الساحل الجنوبي للخليج العربي، وأن اقامة أي شركة نفطية غير بريطانية في قطر، ولاسيما إذا كانت هذه الشركة امريكية سيكون رد فعل سيء أن اجلاً أم عاجلاً على مركز صاحب الجلالة البريطانية، وأن ذلك سيؤدي الى تهديد مركز بريطانيا في المناطق الواقعة على ساحل عمان(F.A.O,1933,.311). بالمقابل ظل شيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني محصوراً بين مطرقة الشركات البريطانية وسندان الشركات الامريكية وضغوطات ابن سعود الذي كان لا يرغب في منح الامتياز النفطي لشركة النفط الانكلو– فارسية البريطانية، وعبر تلك البوابات والاتجاهات كانت الأمور تسير، فالحكومة البريطانية كانت ترى أن حصول شركات الولايات المتحدة على الامتياز النفطي من شيخ قطر يعني امتداد لمصالح الولايات المتحدة في شؤون المنطقة في حالة وقوع اضطرابات فيها، الأمر الذي يوطد نفوذها فيها الى الابد لن الأمريكان لا يمكن أن يتركوا مصالحهم النفطية تتعرض لهزات سياسة من دون أن يحركوا ساكناً تجاهها، في حين كانت الولايات المتحدة الامريكية ترى في بقاء النفوذ البريطاني داخل قطر من خلال سلطة المقيم السياسي جدار صد لها ولشركاتها التي سوف تبقى بعيدة عن تلك المنطقة الحيوية، وأن بريطانيا، وتحت ضغط شركاتها النفطية، ستعلن الحماية على قطر لمواجهة التهديدات السعودية الرامية الى تملك مساحات من جنوبي قطر ورغبتها في ضمها الى اراضيها(**كاديمان، 1984، 215–219**).من جهة، ولمنع شركات الولايات المتحدة من أن نجد لها موطئ قدم في قطر كمرحلة أولى بأتقاه منافسة أخرى في الخليج العربي من جهة ثانية. لم تترك الحكومة البريطانية لشيخ قطر أدنى فسحة من المرونة لكي يفكر في اختيار افضل لكي يمنحها امتيازات نفطية في بلاده، فمارست اقسى أنواع الضغوط عليه، فاضطر بحكم ضعفه ، وقوة الضغوطات الواسعة التي مورست عليه في ان يرفض الطلبات الامريكية التي قدمتها شرك كاليفورنيا، رغم تعدد اغراءاتها، وأن يستجيب للشركة الانكلو– فارسية البريطانية في نهاية المطاف(**عيساوي وبقاته، 1966، 93**). وهكذا فشلت الجهود الامريكية في الحصول على موطئ قدم نفطي لها في قطر، واستفاد البريطانيون من النتائج التي ترتبت على ذلك بفضل الضغوط التي مارسها مقيمهم السياسي في الخليج العربي الذي

توجه في السابع عشر من نيسان عام 1935 الى الدوحة على ظهر سفينة حربية ليلتقي بالشيخ عبد الله ويدير المباحثات معه، لتأتي ثمرة ذلك توقيع اتفاقية الحادي عشر من ايار 1935 التي تضمنت أن تكون مدة الامتياز (75) عاماً، وأن تغطي قطر بأكملها من الناحية النفطية لصالح الشركة، وتكفل بريطانيا لقطر حمايتها البرية أمام التهديد السعودي الذي كان يتهددها[*] **(سوليفان 1984 388–389)**، والاعتراف بالشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني ولياً للعهد، وأن يتم حل المنازعات بين الرعايا الاجانب ورعايا الدول الغير مسلمة وسكان قطر على وفق اتفاقية خاصة مقابل أن تلبي بريطانيا مطالب الشيخ عبد الله العسكرية من الاسلحة والسيارات المزودة بالمدفعية وغيرها لمجابهة هجمات ابن سعود والعشائر البدوية. أن قبول الولايات المتحدة الامريكية بحصول الشركات النفطية الامريكية على امتيازات نفطية في قطر لم يأتِ من إذعاناً للبريطانيين وإنما جاء بسبب التطورات السياسية التي كانت تشهدها الساحة الدولية والتي كانت تنذر بتباشير حقبة جديدة من الأحداث التي ترتبت على وصول الحزب النازي الى سدة الحكم في المانيا عام 1933، وما أفرزته تطلعات ذلك الحزب عن رغبة توسعية ومحاولات لإعادة تغيير خريطة بما ينسجم مع الدعوات لإيجاد مكان لألمانيا تحت الشمس، وما رافقه من تحركات بريطانيا الفاشية ورغبتها في احتلال الحبشة عام 1935، الامر الذي دفع الأمريكان لقراءة ما يجري على أرض الواقع قراءة دقيقة ومحاولة عدم الدخول في صراع تنافسي على المصالح النفطية مما يجعل بريطانيا تدخل معها في جبهة تناحر بدلاً من كتلة اتفاق. فيستفيد من ذلك الالمان من جهة، والايطاليين الفاشيين من جهة ثانية. بالمقابل أدرك الشيخ عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر أن اعطاء الشركات الأمريكية الامتياز النفطي لن يحقق له ما وعدته بريطانيا من وعود إذا ما حصلت شركتها على الامتياز عام 1935، وهو الوقوف الى جانبه في صراعه مع ابن سعود حول تثبيت

[*] كان ابن سعود يهدد شيخ قطر بين الحين والآخر، فطالب بتثبيت الحدود معها، لاسيما دعوته لوضع (خور العديد) و(جبل ناخش) تحت السيطرة السعودية لأنه أدرك وجود حقلاً نفطياً هناك، إلا أن بريطانيا رفضت مطالب ابن سعود، واقترحت بدلاً عنها حدوداً اخرى بحيث تترك(جبل ناخش) لقطر و(خور العديد) الى ابو ظبي.

الحدود بين البلدين وبالفعل دخلت بريطانيا مع ابن سعود طيلة السنوات التي سبقت الحرب العالمية الثانية، باعتبار بريطانيا حامية لقطر حول الحدود القطرية– السعودية من دون التوصل الى نتيجة تذكر(SaidZahlan, , 1979,P.76). أدى منح شيخ قطر الامتياز النفطي للشركة البريطانية الى أن تتأسس شركة نفط قطر المحدودة، التي اصبحت تابعة لشركة نفط العراق والمؤلفة من مساهمي الشركة أنفسهم، وبنفس الحصص، وتم نقل ملكية الامتياز من شركة نفط الانكلو– فارسية الى الشركة الجديدة بموافقة البريطانية، وابلغ شيخ قطر بهذا التحول(**الدليمي، 1997، 95**) ، وبهذه الطريقة استطاعت الشركات في الولايات المتحدة الدخول في امتياز النفط في قطر من خلال مشاركتها في شركة نفط العراق (**الربيعي، 2003، 83**)؛ (**الشمري، 2003، 198**). وهكذا اثبتت الشركات في الولايات المتحدة عدم قبولها بالهزيمة أمام الشركات النفطية البريطانية، وجاءت الحرب العالمية الثانية لتدفع نتائجها النهائية ببريطانيا بعد أن وضعت الحرب اوزارها الى دولة استعمارية من الدرجة الثانية، وتتحول الولايات المتحدة الامريكية الى دولة(super power)، الامر الذي ترتب عليه نتائج خطيرة لم تكن المصالح النفطية تتوقعه واعادة ترتيبها بشكل جديد يتناسب مع ما أرزته الحرب إلا واحدة من اهمها، فقد تزايدت الدعوات الرامية بأن يكون توزيع الخارطة الاقتصادية للدول الكبرى متناسباً مع القوة العسكرية لتلك الدول وما احرزته من انتصارات عسكرية، وتلك واحدة من أهم دروس التاريخ المهمة، فالأسماك الكبيرة لا يمكن أن ترحم من يضعف في عرض البحر حتى ولو كان من ابناء جنسها، فتراجعت حينذاك علاقات الصداقة لتحل محلها أسس المصالح التي لا تعرف صديقاً دائماً ولا عدواً ثابتاً. وتأسيساً على ذلك لم تقبل مصالح الولايات المتحدة النفطية المساهمة في شركة نفط العراق بما كانت تحصل عليه من ارباح، وإنما اعلنت المساهمة في شركة نفط العراق في تشرين الاول 1946 أن اتفاقية الخط الاحمر(*)

* وقعت تلاك الاتفاقية في31 تموز 1928، وتعهدت فيها الاطراف المساهمة في شركة النفط التركية التي ابدل اسمها الى شركة نفط العراق في 8 حزيران 1929، تعهد فيها بأن يكون للشركة وحدها الحق في

(العباسي، 1975، 100–110). تعد ملغية، وأنها تقوم بذات العمل منفردة بواسطة شركة(ساتندر أويل اف نيوجرسي)(Standard Oil of New Jersey) و(شركة سوكوني فاكوم)(Soconi Vakom Co.,) ومجتمعة في شركة إنماء الشرق الأدنى(**الدليمي، 97،1997**). لم تعد تخشى المصالح الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية أي دولة أخرى من التي كانت تهيمن على منطقة الخليج العربي، لاسيما بريطانيا، فقد اسقطت الحرب هيبة بريطانيا وقوتها السابقة، وأخرجتها الحرب وهي منهكة عسكرياً وضعيفة اقتصادياً، لذلك فأن ترك الولايات المتحدة الامريكية لحكومة لندن من أن تمارس هيمنتها على منطقة الخليج العربي قد اصبح من تركة الماضي ومن تراثه السابق، وفرضت المعطيات التي افرزتها الحرب على الواقع نتائج جديدة ، لم يكن بإمكان الرأسماليين الأمريكان التغاضي عنها، أو تركها للعواطف، وإنما اصبح بفضل ذلك، ترتيبات جديدة، استلزمت منهم ان يتفاعلوا معها، وأولها هو أزاحة أي منافسة بريطانية فمن طريقهم، ووصف حصولهم على النفط الخليجي ، وبضمنه النفط القطري، الذي لم يكن في متناول ايديهم قبل الحرب هو من أوليات دورهم الجديد المتناسب مع حجم قوتهم الاقتصادية والعسكرية. وجسدت شركات النفط الامريكية عملياً رغبتها في الحصول على امتيازات نفطية في كل أرجاء الخليج العربي، وعدم فسح المجال أمام أي شركة منافسة أخرى لها، لاسيما بعد أن اجريت عمليات المسح الجيولوجي في قطر بإكمالها، فتم حفر بئران في شبه الجزيرة وحفر (58) بئر ما بين عامي 1948 وبداية عام 1949 ، كان(48) منها منتجاً وتتمتع بجودة عالية من حيث كثافتها ونوعيتها(**الدباغ، 47،1961–48**). كان من الطبيعي أن تصطدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية مع نظيرتها البريطانية عاجلاً أو اجلاً لأن مناطق نشاطاتها النفطية كانت متشابهة، والاثنان يعملان في حقول عمل واحدة في منطقة الخليج العربي، وجاء ذلك فعلاً عندما اعترضت شركة نفط ارابكو الامريكية العاملة في المملكة العربية السعودية على

الحصـول = =على امتيازات النفط في الاراضـي الخاضـعة للإمبراطورية العثمانية سـابقاً، وحددت تلك الاراضـي على خارطة الحقت بالاتفاقية واشرت بخط احمر باستثناء مصـر والكويت و(نفط خانه) في العراق وصارت امتيازات نفط قطر طبقاً لذلك من حصة شركة نفط العراق.

العمليات التي كانت تقوم بها شركة نفط العراق في المنطقة المتنازع عليها مابين قطر والسعودية لأنها عدتها منطقة نفوذ نفطية تابعة، وأثر ذلك تأجلت عمليات الحفر التي كانت الشركة البريطانية قد قطعت فيها شوطاً طويلاً بسبب النزاع الحدودي السعودي- القطري الذي كانت أحدى أهم أوجهه هو وجود النفط في منطقة النزاع(**العنزي، 2004، 118-119**). أن مشكلة الحدود السعودية- القطرية برزت الى السطح كجزء من الصراع على النفط، فعلى الرغم من ان شيخ قطر عبد الله بن قاسم آل ثاني سبق له أن وقع اتفاقاً مع ابن سعود في ايلول 1933، تعهد فيه بألا يمنح أي امتياز نفطي في الاراضي الداخلية لقطر، إلا يتعدى ما يمنحه من امتيازات مدينة الدوحة، إلا أن بريطانيا وجدت في هذا الاتفاق مدخلاً للشركات الأمريكية الى قطر لأن الشركات العاملة في المملكة العربية السعودية كانت شركات امريكية، وحذرت الحكومة البريطانية قطر من ان ابن سعود لا يسعى لابتلاع مشيخة قطر فحسب، وإنما يمهد لابتلاع المشيخات الصغيرة في الخليج العربي ايضاً (U.S.S.D.S.A.I,1934,P.701).وأنه يقوم بذلك خدمة للشركات الامريكية. كان عام 1949 حافلاً بحصول الشركات الامريكية على امتيازات نفطية في قطر، ففي الثامن من حزيران 1949 حصلت شركة(سوبير بور للنفط الامريكية) (Superior Oil Company) على امتياز نفطي مشترك مع شركة التعدين والاستثمار المركزية الامريكية في المناطق المغمورة بمياه البحر التابعة لقطر لمدة (65) عاماً وتضمنت تلك الاتفاقية ما يلي(U.S.S.D.S.A.I,1950,P.244-245). للشركتين وحدهما حق التنقيب وحفر وتطوير وبيع النفط المستخرج من تحت مياه لخليج العربي وتضمنت تلك الاتفاقية الاقليمية لقطر.

1- أن يكون الدفع لشيخ قطر بالروبية الهندية(*).

2- يحصل الشيخ القطري على مبلغ قدره نصف مليون روبية عند توقيع الاتفاق مباشرة، وعلى مبلغ مليون روبية سنوياً بعد سنة من تاريخ توقيع الاتفاقية.

* كانت الروبية الهندية تعادل(75) فلساً

بالمقابل لم تنجح الاحتجاجات البريطانية التي ابدتها تحديداً شركة نفط قطر المحدودة التابعة لشركة نفط العراق، وتأكيداتها على أن المنطقة التي منحت للشركتين الامريكيتين تدخل ضمن نطاق امتيازاتها لأن المحكمين الدوليين الذين تم اختيارهم للنظر في الاعتراضات البريطانية اعطوا الحق لقطر في أواخر كانون الثاني 1950، فأخذت الشركتان الامريكيتان بالتنقيب عن النفط في قاع البحر القطري ، إلا أنهما لم يعثرا على ما يشجعهما على الاستمرار بالحصول على تكوينات ارضية تدل على وجود احتياطيات نفطية فتخلوا عن الامتياز (I.S.S.M.E,1983,p.191). لم يمنع عدم حصول اصحاب الامتياز عام 1949 على ضالتهم المنشودة من النفط القطري في ان تعاد شركة سوبير بور للنفط الامريكية الكرة ثانية في ايلول 1952 ليتم توقيع اتفاق مع حاكم قطر الشيخ علي بن عبد الله الذي تولى البعد وفاة والده عام 1949 تضمن الآتي(**آل ثاني، 2000، 155-156**):

1- تتعهد الشركة أن تدفع للشيخ 50% من الربح الناشئ في قطر من النفط المصدر، ومن الاسفلت والازوكربت ولغاز الطبيعي التي تنتجها الشركة في قطر خالية من الماء والمواد الغربية.

2- تتعهد الشركة أن تدفع للشيخ ضريبة دخل على جميع المواد السابقة الذكر

3- إذا كان مجموع المبالغ القابلة للدفع كضريبة دخل لقطر في سنة بخصوص المعاملات في الزيت المصدر والغاز الطبيعي والاسفلت المصدر من خلال السنة السابقة عندما تضاف الى دفعات الامتياز المستحقة هي اقل من مبلغ يعادل 50% من الربح الناشئ في قطر على الزيت المصدر وعلى الاسفلت والغاز الطبيعي المصدر ، إلا ان الشركة حينئذ ستدفع الى الشيخ بالعملة الاسترلينية مبلغا يعادل النقص السنوي ويسمى" دفعة تسوية".

4- تقوم الشركة بدفع مبلغ مليون جنيه استرليني في حالة بقاء الاتفاقية الجديدة نافذة المفعول بعد عام 1952 مالم تسبب قوة قاهرة عن توقف عمليات الشركة أو تصبح معطلة خلال كل أو أي جزء من السنة ذاتها.

وفي العام نفسه استطاعت شركة(شل) (Shell Co.,) المتفرعة عن شركة (رويال دوتش شل) (Royal Dutch Shell) أن تحصل على الامتياز نفسه الذي تخلت

عنه شركة سوبير بور للنفط لصالحها، وشمل الامتياز الجديد مناطق بحرية تبلغ مساحتها عشرة الاف ميلاً مربعاً لمدة خمسة وسبعين عاماً، وأن تتقاسم الشركة الارباح مناصفة مع شيخ قطر وأن تدفع الشركة لحكومة قطر مبلغاً قدره(260,000) جنيه استرليني، وضمن هذه الشروط قامت الشركة بافتتاح اعمالها في بداية عام1953.(Al-Sabah,1980,P.140) وتعزيزاً للوجود النفطي للولايات المتحدة في قطر تم تأسيس(شل قطر المحدودة) والتي اصبح مقرها في الدوحة في عام 1954، وبدأت عملياتها النفطية في مناطق متعددة ضمن البلاد، إلا أنها لم تحقق نجاحات تذكر مثلما كان المر بالنسبة للشركات الاخرى مثل شركة نفط كونتيننتال الأمريكية التي شمل امتيازها في عام 1963 ثمانية الاف ميل مربع في البحر والبر القطري بعد أن تخلت عنها شركتا نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر واراض لم يسبق أن منح امتيازها لغيرها(**الشمري، 2004، ص128**).

المبحث الثاني اثر الانسحاب البريطاني على الاندفاع الامريكي نحو قطر عام 1968

أسهمت مجموعة من العوامل الاساسية في دفع بريطانيا لاعلانها الانسحاب من شرق السويس في السادس عشر من كانون الثاني 1968، واتمام هذا الانسحاب في موعد اقصاه نهاية عام(Persson,1976,p.40) ، يقف في مقدمتها أن هذا الانسحاب كان جزءاً من خطة شاملة اعلنها وزير الدفاع البريطاني دينيس هيلي(D. Hely) في العاشر من شباط 1966 عندما أكد اجراء اعادة نظر شاملة في السياسة الدفاعية البريطانية، والتي كانت تتضمن تقليصاً حاداً في الالتزامات العسكرية البريطانية خارج اوربا، ولاسيما في المناطق الكائنة شرق السويس(**كلي،1984، 54**). ولما كانت بريطانيا قد قررت الانسحاب من عدن بعد الضربات التي تلقتها هناك. وابدت رغبتها في التخلي عن فكرة الاحتفاظ بقاعدة هناك، فلا حاجة إذن للبقاء مدة أطول، لاسيما أن ذلك سيكلفها كثيراً من المال والرجال(Sir William 1969, PP, 190-191)

أدركت بريطانيا منذ منتصف الستينيات من القرن العشرين وقبل اعلانها قرار الانسحاب، أن وجودها في الخليج كان يتوكن من قواعد بحرية وجوية في البحرين والشارقة مع احتفاظها بسنة الاف جندي مشاة، يكلفها نحو سبعة عشر مليون جنيه سنوياً، ولكن

ذلك لم يمنع الحكومة الايرانية التي يراسها الدكتور مصدق من تأميم شركة النفط الانكلو-ايرانية عام 1951 ولم يضمن لها تدفق النفط العربي اثناء الحرب العربية الاسرائيلية 1967، لذلك فقد اتجه رأي عدد من ساساتها الى ضرورة تقليص قواعدها في المنطقة والتخلي عن كادرها العسكري المخصص بموجب عدد من العقود المبرمة مع البحرين وقطر امارات الخليج العربي، وترك سياسة الاستعمار المباشر المتمثل بمعاهدات الحماية والارتباط بين هذه الامارات وبريطانيا، والبحث عن صيغة أخرى أكثر وضوحاً وتنسجم مع متطلبات المرحلة الجديدة. يسلط لنا ادوارد هيث(E. Heth) رئيس وزراء بريطانيا المحافظ الضوء على هذا الموضوع قائلاً: إن انسحاب قواتنا لا يعني أننا لم نعد نهتم بهذه المنطقة البالغة الحيوية . أن ما فعلناه هو اننا جعلنا علاقتنا مع حكام الدول العربية أكثر عصرية **(فايهلييف، 1978، 46)**. والواقع أن بريطانيا وجدت ان استمرارها في السيطرة العسكرية المباشرة على المنطقة امراً لاجدوى منه، إذا لم نفلح في مقاومة الحركات التحررية في عدن والجنوب العربي**(كلي، 1984، 54)** ، وأن من الضروري استبدال سياسة القسر والارغام بسياسة التفاهم ، واحلال معاهدات الصداقة بدلاً من السيطرة العسكرية المباشرة ، لاسيما أن الشركات النفطية البريطانية كانت تحصل على ارباح هائلة من نفط الخليج العربي(Burrell , 1972, P.4). وعلى الرغم من تطور إمكانات القوات البريطانية في منطقة الخليج العربي، إلا أنهنا وجدت نفسها في موقف ثانوي في الصراع الامريكي-السوفيتي، فقد رأت بريطانيا استمرار دورها حارساً على نفط الخليج العربي الذي دام زمناً طويلاً أمراً لا داعي له بعد أن توسعت المصالح النفطية الامريكية وتفوقت على مصالحها النفطية، وان احتفاظ بريطانيا بقواعدها العسكرية اصبح مثيراً للسكان الموجودين في هذه المنطقة وأخذوا يتأثرون بالفكر القومي الداعي للوقوف بوجه الاستعمار البريطاني الغربي لاسيما الفكر الناصري**(كلي، 54،1984)**. فضلاً عن ذلك فأن وجود القوات العسكرية البريطانية في منطقة الخليج العربي واحتفاظها بقواعدها هناك لم يعد مجديا أمام التطور التكنولوجي العسكري الذي كان يمتلكه الامريكان في مجال الصواريخ بعيدة المدى المعتمدة على حاملات الطائرات التي تمخر عباب البحر المتوسط ضمن عمليات الأسطول السادس

وعبر الأسطول السابع المتمركز في المحيط الهندي والتي كانت تعمل ضمن اطار ماعرف بالستراتيجية الشاملة التي تختلف عن القواعد التقليدية التي تستنزف الكثير من النفقات(**العلي، 1995، 103**). مهدت بريطانيا لقرار انسحابها من المنطقة عبر جولة قام بها مبعوث وزارة الخارجية غورتوي روبرتس في إيران وامارات الخليج العربي لإخبار حكامها بقرار حكومته في الثلاثين من تشرين الاول 1967، وطمأنهم بأن بريطانيا سوف لن تتخلى عن دعمهم، وأن الخليج العربي يبقى هاماً طالما يضم امكانيات نفطية ضخمة(**كلي، 1984،9–100**), وحاول روبرتس عدم اعطاء توضيحات أكثر حول عملية الانسحاب البريطاني من المنطقة، وإنما كان يركز على تطمين حكام الخليج بالدور البريطاني واهميته بعد الضربات التي تلقتها بريطانيا في عدن والتي كان ينظر اليها ساسة الخليج بقلق واهتمام بالغين يعرفون جيداً أن تراجع الدور البريطاني سينعكس سلباً على مواقعهم السياسية بالدرجة الاساس(**بن سعيد، 2002، 28**). جاءت زيارة روبرتس لتصب في الاتجاه الذي يحقق لبريطانيا هدفين فقد كان عليها أن تعزز ثقة حكام الخليج العربي بالدور البريطاني من جهة، في الوقت الذي تعمل في بريطانيا بترتيبها من أجل التهيئة للانسحاب من جهة ثانية، وهو ما صرح به وزير الدولة لشؤون الدفاع دينيس هيلي أمام مجلس العموم قائلاً: أن الخليج العربي منطقة ذات اهمية حيوية ليس فقط لاقتصاد اوربا الغربية حسب، بل للسلم العالمي مما يقتضى منا عدم سحب قواتنا من المنطقة، ورد النائب البريطاني جورج بروان تصريحا مشابهاً في معرض المناقشة التي جرت في مجلس العموم بتاريخ العشرين من تموز 1967 عندما قال(The Times", 1868) " في ظل الاوضاع القلقة الحالية التي يشهدها الشرق الاوسط يجب علينا أن نهتم بصورة خاصة باستقرار وأمن منطقة الخليج العربي التي لاتزال ترتبط معنا بمعاهدات الحماية.. إن قواتنا ليست في الخليج من أجل حماية مصالحنا النفطية، بل أن الغرض من وجودها هناك هو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة [*]. زار روبرتس مختلف مشيخات الخليج العربي ابتداء من الكويت والبحرين وقطر وانتهاء بالأمارات المتصالحة، لينتقل بعدها الى زيارة طهران والالتقاء بالشاه وكبار مسؤولية، وصدر بيان عن

* ورد في النص(الخليج الفارسي).

زياراته لإيران في الثالث عشر من تشرين الثاني 1967 اشار فيه الى" العلاقات الحميمة البريطانية الايرانية وجو الصراحة والصداقة الذي ساد المباحثات" واتفاق الآراء بين البلدين بخصوص الهداف المنشودة من اجل الحفاظ على السلام والاستقرار **(رمضاني، 1984، 428)**. وعلى هامش الزيارة عقد روبرتس مؤتمراً صحفياً قال فيه بحزم "ان بريطانيا ستبقى في الخليج طالما كان ذلك ضرورياً لإدامة الأمن والسلام والاستقرار وإن على الدول الواقعة على كلا طرفي الخليج أن تفهم وتقدر هذه السياسة**(اطلاعات"، 1967)(كلي، 1984، 100)**. استهدفت هذه التطمينات البريطانية لحكام الخليج عدم انسحب بريطانيا من المنطقة بشكل مهين وبشكل مشين يوحى لهؤلاء بأنها قد تخلت عن التزاماتها تجاههم لكي لا يعدوا ذلك خيانة شاملة لتعهداتها السابقة كافة معهم، فيهتز معها ثبات البريطانيين ورسوخهم في بناء علاقات خارجية متينة مع حلفائها، مما يعني تراجع دولة كبرى عن مسؤوليتها تجاه الحكام التقليديين الذين وضعوا ثقتهم بها لن الانسحاب البريطاني إذا ماتم من دون ممهدات له فإن" الحكومة البريطانية ستدمر في لحظة واحدة كل ما بنته في اكثر من قرن ونصف من الهيمنة على منطقة الخليج العربي على حد تعبير أحد المحللين لعملية الانسحاب البريطاني **(كلي، 1984، 54-55)**. وتكتم بعض المسؤولين البريطانيين على بعض خطط الانسحاب البريطاني وآلياته ففي السابع من كانون الاول 1967 احال رئيس الوزراء البريطاني هارولد ولسن(Wilson) أحد السائلين في مجلس العموم البريطاني الى بيان (جورج براون) السياسي الصادر في العشرين من تموز 1967 واستطرد قائلاً: أنني اعتقد بأن هناك أي شيء يمكن اضافته في هذه المرحلة الى ماسبق قوله في شهر تموز الماضي، ولا يوجد هناك أي تغيير في الموقف منذ ذلك الحين(Sirryeh , ,P.5).

وعلى الرغم من هذه التصريحات التي أكد فيها ولسن بإصرار على عدم وجود تغيير في السياسة البريطانية تجاه المنطقة، إلا أن واقع الحال كان يشير الى غير ذلك منذ الشهر السابع لتصريحاته، فقد أدت الحالة الاقتصادية السيئة لبريطانيا الى خلق أزمة ثقة بالباون الاسترليني، وازداد العجز في الميزان التجاري البريطاني فيما وراء البحار بشكل ملحوظ مما

أدى الى زيادة الطلب على شراء الباون وهبوط احتياطي العملة الاجنبية في البلاد وكان واضحاً بأن الباون الاسترليني يجب أن يخفف سعره، كما كان ينبغي تقديم طلب الى صندوق النقد الدولي من أجل الحصول على قرض لوقف تدهور بريطانيا وانحدارها نحو هاوية الإفلاس (**كلي، 1984، 101-102**) فاعلن في الثامن عشر من تشرين الثاني عن تخفيف سعر الباون الاسترليني من 2,80 دولار الى 2,40 دولار، وبدأت الوزارة البريطانية العمالية بالعمل على بالعمل على تخفيض وضغط النفقات العامة بهدف تلافي قرض صندوق النقد الدولي(*). وتزامن مع هذه الاجراءات استقالة وزير الخزانة البريطاني جيمي كالاهان (G.Calahan) في الثلاثين من تشرين الثاني 19678 وتم تعيين روي جنكز (R. Genkez) بدلاً منه، فقرر الاخير وجوب فرض ضرائب اضافية قدرها(850) مليون باون واجراء تقليص في النفقات العامة إذا ما اريد استعادة التوازن المالي للبلاد، وسرعان ما احتدم النقاش في الوزارة البريطانية حول أي النفقات العامة ينبغي اجراء تقليص فيها. واستمر الجدل في هذا الموضوع طول شهر كانون الاول عام 1967 وكانون الثاني من العام الذي تلاه (Haley,1987, PP,77-78). أتجه رأي جنكز نحو اعادة فرض اجور على الوصفات الطبية والتوفير في نفقات الخدمة التعليمية، الامر الذي اثار احتجاج الجناح اليساري في حزب العمل البريطاني(**العلي،2003، 104**). الذي أكد أن ذلك خيانة للاشتراكية، واقترح المنتمون الى هذا الجناح أن يكون الاقتصاد في مسائل الدفاع والالتزامات فيما وراء البحار لأنها توفر للميزانية مبالغ أكر من تلك التي يوفرها الاقتصاد في الخدمات الصحية والتعليمية التي يحتاجها البريطانيون وتخدم ضمن مجال الخدمات العامة للفرد البريطاني، فاستقر الرأي نهائياً في الاجتماع الذي عقد في الرابع من كانون الثاني 1968 على موافقة الجناح اليساري في حزب العمال البريطاني على تقليص النفقات الخاصة بالخدمات الاجتماعية بشرط تخلي بريطانيا عن التزاماتها الدفاعية في الشرق الاوسط والخليج العربي والغاء صفقة

* كانت حكومته برئاسة(هارولد ولسن) هي التي تحكم بريطانيا، واستمرت في الحكم رسمياً حتى حزيران 1970,

شراء طائرات(F.111) الأمريكية من قبل القوة الجوية البريطانية(***The Times", 1868***). كانت المسألة الاساسية في هذا الاتفاق تكمن في اختيار توقيته، وكيفية تبليغ الدول المتأثرة به، فتم الاتفاق على اعلانه في كانون الثاني عام 1968 ، واعطاء مدة ثلاث سنوات لاستكمال الانسحاب البريطاني ، على أقل تقدير ، أي قبل الانتخابات البرلمانية العامة التي كان من المقرر اجراؤها في اذار 1971 على ابعد تقدير **(اطلاعات، 1968)**. وهكذا تم الاتفاق على هذا الموعد، الامر الذي كان يعني الغاء المعاهدات والاتفاقيات التي سبق لبريطانيا أن عقدتها مع امارات شرقي الجزيرة العربية والخليج العربي في القرن التاسع عشر، والتي فوضتها للأشراف على علاقاتها الخارجية ومسؤولية الدفاع عنها.

المبحث الثالث : قطر في الاستراتيجية الامريكية 1968-1971

لم يكد يأتي عام 1968 حتى استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال الصعوبات المالية البريطانية والفرنسية عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية لتزحزح هاتين الدولتين في الميدان الاقتصادي, ان تحل محلها في منطقة الخليج العربي، فاضطرت بريطانيا بالدرجة الأساس الى أن تتنازل عن قسم من امتيازاتها النفطية لكي تدفع ديونها التي تراكمت عليها أثر اشتراكها في الحرب العالمية الثانية ونتيجة الصعوبات المالية التي عانت منها ، كما أدى هبوط القيمة الفعلية للباون الاسترليني بدرجة كبيرة في العالم الى انخفاض القيمة الاسمية للأسهم البريطانية في الخارج، مما اضطرها الى بيعها الى الولايات المتحدة ، الامر الذي عزز الاقتصاد في الولايات المتحدة من جهة، وكان مؤشراً على انهيار الاقتصاد البريطاني من جهة ثانية(Solevain ,2004,P.77).

وقبيل الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي تمكنت الشركات الأمريكية من استثمار الحقول النفطية القطرية، والحصول على امتيازات واسعة فيها حتى بلغت نسبتها 47% من استثمارات النفط في المنطقة برمتها **(الربيعي، 2003، 127؛ العاصي، الاقتصاد 2004، 111-123)**. وتمتعت الشركات الامريكية النفطية بإمكانات رأسمالية واسعة وقدرة على استثمار رؤوس اموالها حتى وأن تخفت وراء شركات أخرى، كما هو لحال عندما تسترت رؤوس الاموال الامريكية وراء

شركات نفط يابانية التي عرفت باسم(الشركات الوافدة) (The new Comers) التي دخلت ميدان التنقيب عن النفط في منطقة الخليج العربي وقدمت أفضل العروض في مناصفة الأرباح للحصول على امتيازات نفطية في الاراضي المغمورة في قطر وغيرها من الاقطار الخليجية فدخلت مجموعة الشركات اليابانية المكونة من اربع شركات(فوجي) في الثاني من آذار 1969 في مفاوضات مع الحكومة القطرية اسفرت عن الموافقة على تخويلها حق التنقيب عن النفط في المياه البحرية الواقعة شرق قطر(**العتيبي، 2003، 111-112**). اضطرت الشركات في الولايات المتحدة بعد أن وجدت الامكانات التي تتوافر للشركات اليابانية أن تفسح لها المجال بالعمل في قطر لأسباب عدة أهمها أن الشركات النفطية بالولايات المتحدة لم تكن تريد أن تجازف برأسمالها في مشروع قد لا ينتج نفطاً أو قد تؤدي نشاطاتها الفنية الى استثمارات أو اكتشافات نفطية وبالتالي تذهب مجازفتها هدراً، والآخر هو أن الشركات اليابانية اتفقت على أن تمنحها لشركات الولايات المتحدة دعمها إلا تعترض على نشاطاتها مقابل أن يكون للشركات اليابانية اليد الطولى في الاكتشافات التي ستؤول في المراحل اللاحقة الى الامريكان، أي بعبارة أخرى أن الشركات اليابانية ستفتح الطريق أمام الشركات الامريكية فيما إذا كان هناك حقول نفطية أو وجود تكوينات ارضية مشجعة لها في المناطق المغمورة بالمياه أو غيرها من عدمه وعند ذاك ستستفيد الشركات النفطية في الولايات المتحدة من تلك التجارب التي سيتحملها اليابانيون لحساب الامريكان(**محمد علي، د.ت، ص113**). لم يمنع ذلك دخول شركات من الولايات المتحدة الى ميدان المنافسة النفطية في قطر، فقد حصلت شركة" هيوستن تكساس" النفطية الأمريكية على امتيازها في آذار 1970، وتحددت نشاطها في المياه الاقليمية القطرية البالغة تسعمائة كليومتر مربع شمال عرب قطر. وتضمن الاتفاق(**العتيبي،2003 ، 113**)؛ (**العنزي،204 ، 125**):

1- أن تنقص مساحة الامتياز الى الربع بعد ثلاث سنوات والى النصف بعد ست سنوات وبعد ثماني سنوات الى30% من مساحة الامتياز الاصلي.
2- أن تدفع الشركة مبلغاً قدره (13,5) دولار عن التوقيع مع 50% من الارباح .

3- للحكومة القطرية الحق بالمشاركة بنسبة 50% من اسهم الشركة.

وهكذا أدركت الولايات المتحدة الامريكية أن التجهيز المناسب للنفط الذي كان العنصر الحيوي في القوة العسكرية التي حققت الانتصار في الحرب العالمية الثانية ظل هو العنصر الحاسم في الصراع الذي اعقب تلك الحرب، وكان دافعاً لأن يستمر تأثيره لاسيما بعد أن انفردت الولايات المتحدة بالأفضلية في منطقة الخليج العربي اثر الانسحاب البريطاني منها عام 1971(Middle East Annual Review, , 1974, P.321)(**ليبرمان، 1984، 199-200)** ، الأمر الذي بان تأثيره في الاحداث التي شهدها منطقة الخليج في السبعينيات من قرن العشرين، والتي ألقت بضلالها على قطر مثلما انعكست على اكبر دولة من دول الخليج في المحيط العربي المتمثلة بالمملكة العربية السعودية.

الخاتمة:

أهتمت بريطانيا بقطر اهتماما كبيراً كونها بلداً يتمتع بموقع استراتيجي مهم، وفيها ثروات متعددة يقف على رأسها النفط والغاز الطبيعي، وازدادت أهمية قطر في الاستراتيجية البريطانية بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، فأصبحت الولايات المتحدة بحاجة الى أن تتواجد في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

أن النفط الذي جلب الولايات المتحدة الامريكية الى قطر، ووضعتها الادارة الامريكية في استراتيجيتها الكونية في البداية، لكنها مع تطورات الاحداث والمتغيرات التي شهدتها منطقة الخليج العربي أصبحوا هم ورثة بريطانيا التي تراجعت الى المرتبة الثانية من السلم الاستعماري مع فرنسا، فكانت المحصلة النهائية لم أن أجبروا حلفائهم البريطانيين الى ترك المنطقة لتصبح الساحة الخليجية مفتوحة أمامهم، ولتصبح قطر من الدول التي اخذت تدور في فلك السياسة الامريكية وتخدم توجهاتها.

كانت الادارة الامريكية ذكية في التعامل مع الاحداث التي شهدتها منطقة الخليج العربي، لاسيما قطر، فلم يستفزوا السكان في هذه المنطقة، ولم يجلبوا معهم أدوات الحفر وكمائن التنقيب والاسلحة والمعدات العسكرية في البداية كما هو الحال بالنسبة للغزاة البرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والانكليز، انما أجلوا هذه الخطوة لمراحل لاحقة فلكل

مرحلة وسائله وأدواتها واستراتيجيتها. أهتم الامريكيون بقطر وعدوها بلدا يمكن أن يخدم استراتيجيتهم المستقبلية في التواجد في المنطقة وإقامة علاقات مع القوى الاقليمية بما فيها الكيان الصهيوني الذي اعتقدت الادارة الامريكية أن قطر قادرة على ادخاله اقتصادياً في المنطقة بحجج مختلفة، وعدت الولايات المتحدة الامريكية أن قطر بما تمتلكه من ثروات هائلة وسوق واعدة ونظام سياسي موالي للغرب بمقدورها أن تسهم بدور بارز في الاحداث الاقليمية والدولية ، لذلك ادخلتها في ستراتيجيتها.

قائمة المصادر

أولاً: الكتب العربية والمعربة:

1- *الشمري ، خليل حسين، (2004) ، السياسة الامريكية في الخليج العربي ، بيروت،*

2- *ابراهيم ، عبد العزيز عبد الغني،(1981) ، السلام البريطاني في الخليج العربي 1899-1947، الرياض .*

3- *مازن البندك،(1974) ، قصة النفط، بيروت.*

4- *حسين ، سليم علي ،(2004)، دور المقيم السياسي في دول الخليج العربي، بيروت.*

5- *شهداد ، ابراهيم محمد ابراهيم ،(1985) تطور العلاقات بين شركات النفط ودول الخليج العربي منذ عقود الامتياز الأولى حتى 1973، قطر .*

6- *جاسم ، حميد عبد الله ،(1998)، النفوذ الامريكي في الخليج العربي ، الكويت.*

7- *الشمري ،سعد عبيان ،(2004)، الصراع النفطي في الخليج العربي، الكويت,*

8- *كودمان ،فيليب ،(1984)، الصراع النفطي الغربي في المنطقة العربية ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد.*

9- *احمد ، خالد سليمان ،(2003) ، التنافس البريطاني الامريكي حول منطقة الخليج العربي، الكويت.*

10-*العبيكان،سلمان حميد،(2003) ، دور النفط في صراعات القوى العظمى، الكويت.*

11-*الخصوصي،بدر الدين عباس، (1988)ن دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر ، الكويت، 1988.*

12-*وهيم ، طالب محمد ،(1982)، التنافس البريطاني- الأمريكي في الخليج العربي وموقف العرب في الخليج . بغداد.*

13-كاديمان ، ارنولد، (1984) ، الصراع على النفوذ في الخليج العربي، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد.

14- عيساوي ، شارل ومحمد بقاته،(1966) اقتصاديات نفط الشرق الاوسط، ترجمة حسن احمد السلمان، بغداد .

15-سوليفان،جوزيف،(1984)، العلاقات البريطانية – الخليجية، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، بغداد.

16-العيدروس،محمد حسن،(2002)، الحدود العربية- العربية في الجزيرة العربية،القاهرة .

17-الدباغ ،مصطفى مراد ، (1961)، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت.

18-العنزي ، سليمان حميد ، (2004)، النفط مستودع البارود، الكويت.

19-الشمري ، سلمان سعيد ، (2004)، النشاط الامريكي في الخليج العربي ، الكويت.

20-آل ثاني منى سحين حمد ،(2000)، السياسة الامريكية في منطقة الخليج العربي(1945-1973) ، القاهرة.

21-فايهلييف الكسي ،(1978)بترول الخليج والقضية العربية، القاهرة.

22-كلي، جي.بي،(1984)، شبه الجزيرة العربية والخليج والغرب، ترجمة مركز البحوث والمعلومات سلسلة الكتب المترجمة ، ج1، بغداد .

23-الشمري،جلال سعفان ، 2003، دور الشركات النفطية في الخليج العربي، الكويت,

24-رمضاني،ر.ك، (1984)سياسة ايران الخارجية 1941-1973، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة,

25-ليبرمان ، جورج، (1984) ، النفط ودوره في التأثير الامريكي على العالم، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد.

26-رمضاني ، ر.ك. ،(1984) سياسة ايران الخارجية 1941-1973، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، البصرة.

ثانياً: الرسائل والاطاريح :

27-عبد الله ، توفيق يونان ،(1993): العوائد النفطية ونظام الاستخدام في اقطار الخليج العربي، اطروحة دكتوراه(غير منشورة) ، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد.

28-الربيعي ، ذو الفقار جميل جاسم ، (2003):الامتيازات النفطية الامريكية في منطقة الخليج العربي(1932-1960) ، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد،

29-العلي ،صالح محمد صالح ،(1995) التاريخ السياسي لعلاقات ايران بشرقي الجزيرة العربية في عهد محمد رضا بهلوي 1941-1979، اطروحة دكتوراه(غير منشورة)، كلية-جامعة البصرة،

30-بن سعيد ، احمد عبد الله ،(2002)، السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي 1971-1990، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية- الجامعة المستنصرية،

31- الدليمي ، حميد عبد حمادي ضاحي ، (1997) ، التطورات الداخلية في قطر 1949-1975. رسالة ماجستير(غير منشورة) جامعة بغداد- كلية التربية(ابن رشد)،

ثالثاً: البحوث المنشورة

32-الشيخ . رأفت غنمي، (1985) ، مستقبل العلاقات الدولية في الخليج العربي، بحث مقدم الى الندوة العلمية الرابعة، البصرة، مركز دراسات الخليج العربي،

رابعاً: الكتب الاجنبية

1- Aki Abdullhah , (1999), The foreign policy of USAK London.

2- John Marhow,(1962), The Gulf in Twentieth Century , London.

3- Rose Marie SaidZahlan,(1979) The Creation of Qatar Groom Helm, London.

4- Salem Aljabior al- Sabah ,(1980), les Emirals du Golf Histoire dun peule, Fayard , Paris .

5- M. Persson , Great Britain , (1976), the united states , and the security of the Middle East, USA , PP, 37-38; C. Belgrave , Persont Column, London,

6- J. Abadi, (1982)Britain's withdrawal from the Middle East 1947-1971, New Jersey.

7- Sir William Luce,(1982), Britain's withdrawal 'The Royal United service institution Journal " March x.

8- M.S Agwani, (1978),Politics in The Gulf, New Delhi,.

9- R.M., Burrell ,(, 1972), the Persian Gulf, new York.

10- H. sirryeh ,US policy in the Gulf 1968-1977, New YorK

11- Edward Haley,(1987), Britain and Middle East,1968-1971. London, ,

12- S.solevain ,(; 2004), the Foreign policy of United,

13-

خامساً: الوثائق:

1- F.O.K 374/3/910, oil concessions in Qatar, 1972

2- F.O.,374/3/920, From : LO to : F.O.,16/12/1933

3- U.S.S.D.S.A.I and U.S State , department Saudi Arabia Internal and foreign Affair, from : Telegram from Jada to: The secretary of State No. 150K Dated on 2 may 1934.

4- U.S.S.D.S.A.I and F.A ,1950-1959 , Dispatch from Superior Oil Company to: The Office of African and near Eastern Affairs Dated on 1May 1950,

5- (I.S.S.M.E . , Supplement Report by Energy information Administration Office and Gas Department of Energy, DOE , EIA ,395, 22 May 1983, Film 29, .